

Distr.: General
6 February 2003
Arabic
Original: English

بيان مقدم من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٧٠٣ المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

يؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه المستمر بالتنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويلاحظ المجلس تحول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى صربيا والجبل الأسود، ويؤكد من جديد، في هذا السياق، أن القرار ١٢٤٤ يظل صحيحا تماما من جميع جوانبه. ولا يزال القرار ١٢٤٤ يشكل أساسا لسياسات المجتمع الدولي بشأن كوسوفو.

ويؤكد مجلس الأمن كذلك مجددا، التزامه بالهدف المتمثل في إقامة مجتمع في كوسوفو متعدد الأعراق وديمقراطي ويطلب إلى جميع الطوائف العمل من أجل تحقيق هذا الهدف والمشاركة بفعالية في المؤسسات العامة وفي عملية صنع القرارات والاندماج في المجتمع. ويدين جميع المحاولات الرامية إلى إنشاء وصيانة هياكل ومؤسسات، فضلا عن القيام بمبادرات، تتعارض مع القرار ١٢٤٤ والإطار الدستوري. ويدعو المجلس إلى احترام سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في جميع أنحاء كوسوفو، ويعرب عن ترحيبه بقيام البعثة بإنشاء سلطة تابعة لها في الجزء الشمالي من ميتروفيكا. ويحث على إجراء حوار مباشر بين برشتينا وبلغراد حول المسائل ذات الأهمية العملية للجانبين.

ويدين مجلس الأمن أعمال العنف التي ترتكب داخل الطائفة الألبانية بكوسوفو، وكذلك العنف المرتكب ضد الطائفة الصربية بكوسوفو. ويحث

المؤسسات المحلية والزعماء المحليين على ممارسة نفوذهم من أجل تهيئة الأجواء اللازمة لسيادة القانون عن طريق إدانة جميع أعمال العنف وعلى العمل بنشاط من أجل دعم الجهود التي تبذلها الشرطة والهيئة القضائية. ويؤكد على مسؤولية الأغلبية عن جعل طوائف الأقلية تشعر بأن كوسوفو وطنها أيضا، وأن القوانين تسري بالتساوي على الجميع. وينبغي على ممثلي طوائف الأقلية أن ينضموا إلى المؤسسات ويعملوا في إطارها للاستفادة منها. ويؤكد المجلس على وجوب أن تقوم جميع الطوائف ببذل جهود مجددة لإيجاد الزخم اللازم لتعزيز الحوار فيما بين المجموعات العرقية وكذلك عملية المصالحة، وذلك على الأقل من خلال التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبالتطورات الأخيرة في كوسوفو (S/2003/13) والإحاطة المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة فيما يتعلق بتنفيذ النقاط المرجعية لكوسوفو. ويكرر المجلس الإعراب عن تأييده الكامل لسياسة ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' مع تحديد الأهداف في المجالات الأساسية الثمانية وهي: أداء المؤسسات الديمقراطية لمهامها، وسيادة القانون، وحرية الحركة، وعودة اللاجئين والمشردين في الداخل، والاقتصاد، وحقوق الملكية، والحوار مع بلغراد، وفيلق حماية كوسوفو. ويعرب المجلس عن الترحيب بتقديم خطة مفصلة لتنفيذها توفر الأساس اللازم لإتاحة إمكانية قياس التقدم المحرز، حسبما نوقش مع الممثل الخاص للأمين العام أثناء البعثة التي قام بها المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتحقيق هذه الأهداف أمر ضروري للشروع في عملية سياسية ترمي إلى تحديد مستقبل كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤. ويرفض المجلس بقوة المبادرات التي تبذل من جانب واحد والتي يمكن أن تعرض الاستقرار وعملية التطبيع للخطر ليس في كوسوفو فحسب بل وفي المنطقة بأسرها. ويحث جميع الزعماء السياسيين في كوسوفو وفي المنطقة على تحمل المسؤولية عن إرساء الديمقراطية والسلام والاستقرار في المنطقة برفضهم جميع المحاولات التي تشكل انتهاكا للقرار ١٢٤٤. ويرفض المجلس أي محاولة ترمي إلى استغلال مسألة مستقبل كوسوفو لتحقيق غايات سياسية أخرى.

ويعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بالتقدم الذي أحرز في عام ٢٠٠٢، والذي أوجز في تقرير الأمين العام. ويدعم الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك في مجالات ذات أولوية مثل إنعاش الاقتصاد عن طريق الاستثمار

ومكافحة الجريمة والتجارة غير المشروعة وبناء مجتمع متعدد الأعراق مع تهيئة الظروف المواتية للعودة المستدامة للاجئين والمشردين داخليا.

ويرحب مجلس الأمن بعزم الممثل الخاص للأمين العام على نقل الاختصاصات المتبقية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بحلول نهاية العام، باستثناء الاختصاصات التي عهد بها إلى الممثل الخاص للأمين العام بموجب القرار ١٢٤٤. ويطلب المجلس إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وكذلك إلى جميع مواطني كوسوفو تحمل مسؤولياتهم والتعاون بصدق من أجل إنجاح هذه المهمة.

ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده الكامل للممثل الخاص للأمين العام ويحث زعماء كوسوفو مرة أخرى على التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والوجود الأمني الدولي (القوة الأمنية الدولية في كوسوفو) من أجل ضمان مستقبل أفضل لكوسوفو وتحقيق الاستقرار في المنطقة.